حتى لا يستمر الركود

2020/9/30

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا لا تتمثل فقط في الركود الاقتصادي، ولكن أيضا في استمرار هذا الركود.

منذ اندلاع الجائحة، تشهد جميع الدول تراجعاً واضحاً في النشاط الاقتصادي. ولكنها تتباين، اولاً، في حدة هذا التراجع، فقد يتراجع النشاط الاقتصادي بنسبة بسيطة (اقل من 5٪) او بنسبة عالية (15% أو أكثر) أو بين هذا وذاك. كما تتباين الدول، ثانياً، في الفترة الزمنية التي يستغرقها التعافي من الركود والعودة الى ما كان الأمر عليه سابقاً، فقد يستغرق ذلك ربع سنة او نصف سنة في بعض الدول، وقد يستغرق سنة او سنتين او أكثر في دول أخرى، وهو ما أشرنا إليه في خاطرة سابقة حول سيناريوهات التعافي (بين التفاؤل والتشاؤم).

في فلسطين، كان الركود حاداً، حيث تشير معظم التقديرات الى انه سيزيد عن 15%–20%، وهو ركود عميق وخطير. ولكن الخطورة الأكبر هي أن يمتد هذا الركود لفترة طويلة يعاني خلالها الاقتصاد من بطالة دائمة وعودة بطيئة جدا للاستثمار الخاص ومعدلات نمو لا تكاد تذكر، مما يجعله يأخذ شكل حرف اللام بالإنجليزية (L)، والذي تحدثنا عنه سابقا. هذا السيناريو قد يصبح أكثر احتمالا إذا استمر تآكل القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة محاولات الضم والاستيلاء على الأرض والموارد الاقتصادية التي تقوم بها اسرائيل، من جهة، وتدهور كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتاحة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة جائحة الكورونا، من جهة أخرى.

عمليات الضم التي تقوم بها إسرائيل بشكل متواصل وممنهج تحرم الاقتصاد الفلسطيني من أحد أهم الموارد الاقتصادية اللازمة للتعافي من الركود وعودة الاقتصاد إلى ما كان عليه سابقاً. كما إن إغلاق عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية نهائيا وتسريح العاملين فيها يعني انكماش قاعدة رأس المال وانخفاض مخزون السلع الرأسمالية المتوفرة للاقتصاد مثل المصانع والآلات والمعدات، التي قد تظل عاطلة أو مستخدمة بأقل من طاقتها الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي، وقد تستهلك مع مرور الزمن دون ان يتم استبدالها أو تحديثها، كما يعني، أيضاً، انخفاض حجم قوة العمل وخسارة الإنتاج الذي يمكن أن يساهم به هؤلاء العمال الذين فقدوا وظائفهم.

ما نخشى منه ليس فقط تراجع مؤقت في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تعطل بعض العناصر الاقتصادية التي يمكن ان تعود للمساهمة في الانتاج بعد انتهاء الجائحة، ولكنا نخشى من ركود عميق ومستمر نتيجة فقدان دائم لبعض عناصر الإنتاج، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني العودة الى المستويات السابقة (والتي لم تكن جيدة أصلاً)، وهو ما يعبر عنه الاقتصاديون بانتقال منحنى امكانيات الانتاج يساراً الى أسفل. وهناك أمثلة من التاريخ يمكن الاستشهاد بها للدلالة على هذا السيناريو، أشهرها الكساد العظيم في أمريكا في الثلاثينات من القرن الماضي، والعقد المفقود في اليابان في التسعينات من القرن الماضي أيضا، والركود الكبير الذي أعقب الآزمة المالية عام 2008.

لكي نتفادى ذلك، وحتى لا يستمر الركود طويلا ويستطيع الاقتصاد ان يتعافى خلال فترة قصيرة نسبيا، يجب المحافظة على القاعدة الانتاجية وترسيخها وتوسيعها. وهذا يتأتى من خلال الاهتمام بتنمية وتطوير عناصر الإنتاج الفلسطينية، كماً ونوعاً. فكمية ونوعية عناصر الإنتاج تعتبر محدداً رئيسيا لحجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في أي دولة.

لا شك أن أول وأهم هذه العناصر الإنتاجية هو عنصر العمل. إن وجود قوة عمل متعلمة ونشيطة وماهرة يمكن أن تسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما ان الدخل الذي يحصل عليه العاملون يمثل الجزء الاكبر من الانفاق الاستهلاكي الشخصي الضروري لتحفيز الطلب الكلي، والذي يساعد بدوره على تنشيط الاقتصاد. بالمقابل، فإن وجود اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى أنه يحرم الاقتصاد من السلع والخدمات التي ينتجها هؤلاء الأشخاص ويقلل من حجم الإنفاق الكلي وتراجع الطلب، فهو أيضا يفقدهم جزءاً كبيراً من مهاراتهم، خصوصاً إذا استمرت البطالة لفترة طويلة. بل إن بعضهم قد يترك سوق العمل كلية بسبب استمرار جائحة الكورونا، مما يعني انكماش قوة العمل. وبالتالي يجب اتخاذ السياسات المناسبة لتشجيع الشركات والمشاريع الاقتصادية على عدم الاستغناء عن العاملين لديها من خلال ربط الحوافز والدعم المقدم لتلك الشركات والمشاريع بالمحافظة على قوة العمل فيها. بالإضافة الى ذلك، يجب العمل على رفع إنتاجية قوة العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وما يتضمنه ذلك من تراكم المعرفة والخبرات والمهارات لدى العاملين. ويمكن ان يتم ذلك من خلال تحسين نوعية التعليم، وخصوصاً التعليم الجامعي، والتمرين والتدريب أثناء العمل، والصحة، وتعزيز قيم العمل مثل الاخلاص والتفاني والدقة في الأداء.

العنصر الاقتصادي المهم الآخر هو الموارد الطبيعية من أرض ومياه وغاز طبيعي وغيرها. لقد حاولت اسرائيل منذ احتلالها الاراضي الفلسطينية عام 1967 نهب هذه الموارد واستغلالها والسيطرة عليها، وهي لا

تزال تحاول نهب المزيد منها من خلال مخططات الضم التي نشهد أحد فصولها الآن. ويمكن المحافظة على هذا العنصر الهام من خلال زيادة الاستثمار في الأراضي المهددة بالمصادرة والمناطق المصنفة (ج)، ودعم المشاريع التي تعزز تمسك المواطن بأرضه واستغلالها بشكل أفضل، وبالذات مشاريع القطاع الزراعي في تلك المناطق، مما يساعد على تعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم فوق ارضهم، بالإضافة الى اعتبار الزراعة مخزناً لاستيعاب الايدي العاملة غير المستغلة ومصدرا للدخل بالنسبة لكثير من العائلات، ناهيك عن دورها في تحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي.

وأخيراً، فإن عنصر رأس المال وما يعنيه ذلك من استثمارات في المصانع والآلات والمعدات والمخزون والإنشاءات يحتل مكانة خاصة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة التي يتم فيها محاصرة الحكومة والشعب الفلسطيني، في الضفة والقطاع، للضغط عليها لعمل تنازلات سياسية خطيرة. هناك الكثير من رؤوس الأموال الفلسطينية المستثمرة في الخارج، والتي يمكن ان تسهم عودتها في تنشيط الاقتصاد والمحافظة على طاقته وقدراته الإنتاجية وتسرع في عملية التعافي. ولكن قبل كل شيء، لا بد من ايجاد فرص استثمارية حقيقية داخل الوطن، وتقديم حوافز وضمانات لهذه الاستثمارات لكي تكون مطمئنة وتحقق الهدف المنشود.

بالرغم من معرفتنا بالوضع المالي الصعب للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإدراكنا لأهمية مواجهة الاحتياجات الآنية للمواطن، صحية واجتماعية واقتصادية، فإن الحكمة تتطلب النظر الى تداعيات الأزمة على المدى البعيد، والمحافظة على مقومات وقدرات الاقتصاد الحقيقية، تفادياً لركود عميق وطويل قد يستمر لفترة طويلة، حتى بعد انتهاء جائحة الكورونا.